

دي ميستورا: الود العسكري على عدم الالتزام سيكون الملاذ الأخير

# الهدوء يسود بعد تسجيل أول خرق للهدنة في سوريا



مجلس الأمن الدولي يجتمع بالإجماع قرار وقف النار بسوريا



طائرات روسية في سماء سوريا

يوقف العمليات العدائية في سوريا باعتبارها طرفاً أساسياً في القتال، تتم وقف قرار مجلس الأمن رقم 2254، الذي نص عليه القرار رقم 1437، في المقابل، في الوقت نفسه أن «الهدنة»، في القانون الدولي، لا تتضمن أي التزامات سياسية، وبناءً عليه فإنها يجب أن تترك على تنفيذ المعاشر والقوى غير المشروط للقواعد 12 و13 و14 و15 من قرار مجلس الأمن 2254، مؤكدة أن عدم تنفيذ هذه الموارد طبقاً لما نص عليه القرار 2254 في هذه الهدنة يعني عدم الالتزام بها.

وطلب مجلس الأمن العلني للمقاومات بضرورة عدم استغلال النظام وحقناته تصويب المقاومة لاستمرار في العمليات العدائية ضد فصائل المعاشرة تحت ذريعة محاربة الإرهاب، وعدم إثارة المصالح الروسية بالاستمرار في التسفيه الإجرامي لمعاهدات الفصل الجوي التي تسببت بقتل آلاف المدنيين وتدمير المدارس والمستشفيات وغيرها من الأهداف المدنية، مؤكدة على حق المعاشرة في الدفاع عن نفسها ضد أي هجمات يمكن أن تتعريض لها.

وأشارت الهيئة العليا للمقاومات بضمها ديمقراطياً وشعبياً واسعياً ومدعماً لسريان هذه الهدنة المؤقتة وأنتهائها، وتحذير إجراءات فرض الانتقال وضمان عدم خرقها، وتتوخى جهة محايدة للتحقق من تقييد شروطها ومتطلباتها من قبل جميع الأطراف، والإبلاغ عن أي خروقات وتحديد المسؤولين عنها.

وأكدت الهيئة أن عدم استفادة الملاحظات الأساسية التي تقدمت بها، سيعيها الاعلان عن الهدنة من عرف واحد وفق القرارات الدولية، حيث تم تشكيل لجنة للمقاومات بانتظام القرار فيما يتعلق بالهدنة، بينما تم تشكيل لجنة عسكرية يترأسها انتظام العام للهيئة المتابعة والتنسيق، مع التأكيد على ضرورة استيفاء الملاحظات حول سوريا في إطار الهدنة.

وتفصيلاً، يهدف المساعد في تنفيذ الهدنة الإنسانية في قرار مجلس الأمن 2254، وتسهيل عمليات التوزيع من خلال تعيين ممثلين من كل طرفها لرصد المراقبات، وتحذير الجهات ذات الصلة بشأنها، وقياس مستوى تحسن الوضع الإنساني خلال فترة الهدنة، مع احتفاظ

التفاصيل بحق المقاومات من نفسها ضد أي عوائق خارجي.

وقال رئيس الهيئة الدكتور زياد حباب: «ملئنا مون بالشفافية الكافية ببيان انتظام هيئة حكم انتظامي تمارس كامل السلطات التنفيذية في مهامها، وذلك بالتزامن مع إنشاء جسر رقابي من طرفها لرصد المراقبات، وتحذير الجهات ذات الصلة بشأنها، وقياس مستوى تحسن الوضع الإنساني خلال فترة الهدنة، مع احتفاظ

التفاصيل بحق المقاومات من نفسها ضد أي عوائق خارجي».

ولم تتضح بعد هل هناك أي جماعات رفضت الاشتراك في الهدنة.

ويمكن تلخيص ما يليه قرار مجلس الأمن 2254، ونوهت المذكرة

بـ«رسالة

الى

الى